



صندوق بناء المدارس يشكل مثلاً لتعبئة جهود المجتمع المحلي في أوغندا

منذ حوالي 10 سنوات، وضعت أوغندا برنامج تعليم أساسي شامل، مصمم لزيادة عدد الحضور ورفع معدلات التعليم ومحو الأمية في البلد. وفي أقل من عقد من الزمن أعطت هذه السياسة نتائج باهرة، إذ تضاعف عدد طلاب التعليم الأساسي من 2.9 مليون إلى 6.3 مليون تلميذ.

ويقول زاي غاريو من شبكة ديون أوغندا، وهي منظمة مجتمع مدني ناشطة في مراقبة الإنفاق المحلي: "نتيجة لذلك عانينا من نقص قاعات التدريس. فبعض التلاميذ كانوا يدرسون تحت الشجر أو في أبنية غير جاهزة".

ولمعالجة هذا الطلب الزائد على قاعات التدريس، تم تخصيص منحة للأبنية المدرسية في الموازنة الوطنية، حيث خصصت كل منطقة بمبلغ 600 ألف دولار لبناء مدارس وقاعات تدريس.

ولكن لم يكن لدى الكثير من المسؤولين المحليين الخبرة اللازمة للإشراف على برنامج بناء طموح كهذا، وقد تحولت إدارة البناء والإشراف المالي عليه إلى عملية تعليم بحد ذاتها. فقد كان هناك خوف من احتمال حدوث عمليات احتيال، حيث بدأت الشائعات تتحدث عن الفساد وعن السياسيين المحليين الفاسدين وعن معايير البناء غير الآمنة.

وفي عام 2002 أطلقت شبكة ديون أوغندا شبكة من مجموعات المراقبة المحلية في المناطق البعيدة عن العاصمة لمراقبة الإنفاقات الجديدة على المدارس، إضافة إلى الخدمات الحكومية الأخرى. وقامت الشبكة بتنظيم مواطنين وتدريبهم على كيفية طلب معلومات عن الإنفاق من المسؤولين المحليين، ومراقبة جودة البناء والخدمات الجديدة. وقد استخدمت الجماعات المحلية هذه المعلومات في جلسات استماع عامة برعاية البرنامج وذلك للفت الانتباه إلى انخفاض جودة أعمال الترميم وإلى غياب المعدات والإمدادات وإلى غيرها من أشكال سوء الإنفاق.

ويقول زاي: "تلقت شبكة ديون أوغندا معلومات ... تقول إن متعهد بناء في منطقة كاتاكو في شمال شرق أوغندا أكمل بناء ثلاثة أبنية لقاعات التدريس من أجل مدارس التعليم الأساسي دون أن يتقدم بعروض نظامية وهو يطالب بالدفع". وقد حققت الجماعات المحلية بالمشروع ووجدت أن جودة البناء لا تحقق المعايير. ونظراً لأن الشركة لم تتقدم بعروض نظامية، فلا يمكن استبعاد حدوث عملية فساد. فتقدمت شبكة ديون أوغندا بعريضة إلى مكتب رئيس الوزراء وإلى وزارة التعليم والرياضة لإجراء تحقيق في عمل الشركة، وقدمت تقريراً خلص إلى أن العمل كان دون المعايير بالفعل، كاشفة تورط شركة البناء بالفساد مع مسؤولين حكوميين محليين. وقد أثبتت شبكة ديون أوغندا دعوها، ورفضت الحكومة بالتالي الدفع للمتعهد.

ويشرح زاي: "عندما لا تراقب الموارد بشكل صحيح، يمكن أن يحدث فساد حكومي، ويمكن أن تنتقل أسطح المدارس بفعل العواصف، وأن تملأ التشققات جدران وأسقف الأبنية وقاعات التدريس".

عندما بدأت شبكة ديون أوغندا مساعيها، كان العديد من المسؤولين الحكوميين يرفض تقديم معلومات عن الإنفاق لفرقها المحلية، وكانوا يتلكئون أو يرفضون التصرف إزاء المشاكل التي كانت الشبكة تلفت نظرهم إليها. ولكن عمل الجماعات المحلية أدى إلى ممارسات مثل نشر معلومات الموازنة للجمهور، وقيام المسؤولين الحكوميين بالتعويض عن التجهيزات والممتلكات المختلصة، وانخفاض معدل غياب المعلمين، وتحسن جودة الأبنية المدرسية. وعلى المستوى الوطني، سمحت المعلومات التي قدمتها الجماعات المحلية لشبكة ديون أوغندا بالدعوة إلى تعزيز إجراءات الاقتناء وغيرها من الإجراءات لتحسين أداء الخدمات.

وقد واصلت الشبكة العمل مع التجمعات المحلية لمراقبة أداء الحكومات المحلية وضمان توزيع الموارد واستخدامها على نحو صحيح، وكذلك ضمان سرعة اكتشاف الفساد ومنعه. ويؤكد غاريو بفخر: "إن نظام المراقبة والتقييم المعتمد على التجمعات المحلية، والذي أنشأته شبكة ديون أوغندا، هو الأول من نوعه في البلد، حيث يمكن لأعضاء الجماعات المحلية التعليق علناً على نوعية الخدمات العامة وعلى توزيعها".

وتركز شبكة ديون أوغندا، التي تأسست عام 1996 كجزء من حملة أطلقتها أوغندا لإعائها من الديون، على تحسين الحكم والحد من الفقر في أوغندا من خلال مراقبة تنفيذ الموازنة على مستوى الحكومات المحلية.

وتخطط الشبكة لاستخدام نتائج دليل الموازنة المفتوحة 2006 الذي أطلقه مشروع الموازنة الدولي لزيادة الوعي بين المسؤولين الحكوميين والبرلمان والجمهور بأهمية شفافية الموازنة.

يمكن الحصول على دليل الموازنة المفتوحة على الرابط: <http://www.openbudgetindex.org>